



الأمم المتحدة

FFD/2

المائدة المستديرة (بعد الظهر)

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المائدة المستديرة الأولى بشأن حشد الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

قال السيد أنخل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال مائدة مستديرة عقدت حول "نظرة إلى المستقبل: حشد الموارد المالية المحلية من أجل التنمية"، إن الضرائب - "شريان الحياة للخدمات الحكومية" - قد وفرت منطلقا للتنمية المستدامة.

وأضاف غوريا أن البلدان الفقيرة، كثيرا ما افتقرت إلى الموارد والقدرة على بناء نظم فعالة لتحصيل الضرائب وأن الفقراء كثيرا ما دفعوا ما يعادل الضرائب في شكل رشاوى. فعدم دفع الضرائب حرم الحكومات، وأغلبها في البلدان النامية، من تريليونات الدولارات، وقوض القاعدة الضريبية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقد وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معايير مقبولة عالميا للشفافية وتبادل المعلومات.

وأكد غوريا على الحاجة إلى التركيز على تعزيز العائدات المحلية من خلال نظام ضريبي ذي قاعدة واسعة جنبا إلى جنب مع زيادة تدفقات المعونة. كما أن هناك أيضا حاجة إلى مساعدة البلدان على الحصول على الضرائب وعلى فوائدها من الشركات المتعددة الجنسيات وعلى زيادة التعاون بين المنظمات الدولية الناشطة في مجال الضرائب.

وكانت المائدة المستديرة التي عقدت اليوم واحدة من بين ستة حلقات مناقشة ستجري خلال المؤتمر. وسوف تركز الاجتماعات الخمسة الأخرى على الموضوعات التالية: حشد الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة؛ التجارة العالمية بوصفها محركا للتنمية؛ والدين الخارجي؛ ومعالجة المسائل النظامية، زيادة التماسك والاتساق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية.

وأدار جوستين لين، كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولي، فريق المناقشة الذي ضم كلا من عزيز إسلام، وزير المالية في بنجلاديش؛ وأسانا ديوب، المدير التنفيذي لقسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية؛ والأميرة ماكسيما من هولندا؛ وفيتو تانزي مساعد وزير الاقتصاد والمالية السابق في إيطاليا.

وقد شدد السيد لين على أن البلدان النامية تحتاج الآن إلى الاستثمار للإعداد للنمو عندما يعود الوضع الاقتصادي إلى طبيعته. وأضاف أن أهم مصدر من مصادر التمويل المحلي هو النظام الضريبي. كما أشار إلى أهمية وضع نظام ضريبي يتسم بالبساطة والشفافية للتمكن من توليد الضرائب. وأضاف أن كثيرا من البلدان النامية ليس لديها نظام ضرائب مشجع للاستثمار أو آلية فعالة لتحصيل الضرائب.

(المزيد)

المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدوحة، قطر، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ • <http://www.un.org/esa/ffd/doha>

لاستعمال وسائط الإعلام • ليست محضرا رسميا

كما أكد لين على أهمية الشفافية والحكم الرشيد في استخدام الإيرادات من الموارد الطبيعية. وأشار الى قضايا الفساد والتهرب من الضرائب. وأضاف أن ضمان أسعار الفائدة هو أهم وسيلة لدعم القدرات المحلية على تنظيم المشاريع. وشدد على أهمية الاستثمار في القطاعات التي تتسم بمزايا نسبية وكذلك في القطاعات التي تتسم بكثافة الايدي العاملة، والتي يمكن أن توسع القاعدة الضريبية.

وشدّد السيد إسلام الذي كان يتكلّم أيضا باسم أقل البلدان نموا على أن هذه البلدان تواجه قيودا في حشد الموارد المحلية، وأن تحرير الواردات قد تسبّب في خفض قيمة العملات وكذلك في تراجع مصدر هام من مصادر الإيرادات لأقل البلدان نموا. وقال إنه ينبغي لشركاء التنمية أن يدعموا الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا في تطوير نظم جمع الضرائب.

وقال السيد إسلام إنه ينبغي للبلدان المتقدّمة النمو أن تتخذ خطوات لخفض تكاليف التحويلات المصرفية من المهاجرين وأنه ينبغي أن تكون تلك التحويلات معفاة من الضرائب في بلدان المصدر. وقال إن الدعم مطلوب في مكافحة الفساد من خلال تعزيز المؤسسات ويجب منع تحويل أرباح الفساد.

وحذّر السيد ديوب من أن الأزمة المالية الراهنة ستسبب في فقدان ٢٠ مليون وظيفة حتى عام ٢٠٠٩. وقال إنه قد يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي ١٠٠ مليون نسمة. ودعت منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ تدابير عاجلة لدعم مؤسسات الأعمال المنتجة من أجل إنقاذ فرص العمل وضمن تدفق الائتمانات وتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين النواحي البيئية للنمو ومواصلة الحوار الاجتماعي. وقالت إن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو العمل الجيد. وأضافت بأن توفير فرص العمل اللائقة قد أدّى إلى التنمية وزيادة الاستهلاك أدّت إلى الاستقرار، وزيادة الأجر أتاح إمكانية الإدخار ونمو الإيرادات أدى إلى توسيع نطاق القاعدة الضريبية.

وقال السيد كيتينغ إن حشد الموارد المالية المحلية يعتمد على الاستثمار في الموارد والطاقة والبشر. وأضاف أن التمويل من أجل التنمية في أفريقيا بعد مونتيري كان قصة نجاح، ولكن الأزمة المالية الراهنة تعيق التنمية في أفريقيا وأنها أبرزت مواطن ضعف منها أسعار الوقود والاختفاق الإداري في البلدان الغنية.

وقال كيتينغ إن أغلب البلدان الأفريقية تواجه مشاكل بشأن القيود على الطاقة والهياكل الأساسية والاعتماد على السلع الأساسية والموارد البشرية الهائلة. وأضاف أن الاستخدام الأفضل والأكفأ للهياكل الأساسية وتوليد الطاقة المستدامة وإزالة الحواجز التجارية وتحسين مناخ الاستثمار وكذلك تسويق "الفرص الاقتصادية الحقيقية" في أفريقيا يمكن أن تفتح أبواب القارة الأفريقية أمام فرص الأعمال التجارية.

وقالت الأميرة ماكسيما، عضو مجموعة مستشاري الأمم المتحدة المعنية بالقطاعات المالية الشاملة، إن القطاع المالي القوي والمتاح في أي بلد يدعم النمو ويقلّل من نقص الجودة. وقد تبنت مجموعة المستشارين رسائل رئيسية وتوصيات للحكومات والمنظمين والشركاء في التنمية والقطاع الخاص.

وقالت إن الملياري شخص لا يملكون مدّخرات في البنوك وأن ٢٠ في المائة فقط من شعوب العالم يمتلكون المدّخرات وأن الفقراء يمكن لهم أن يدّخروا، وهم في بعض الأحيان يدّخرون المال بشكل غير منظم أو يستثمرون في

سلع خطرة مثل المواشي. وينبغي للحكومات أن تحفز الادّخار وتعمل على تثقيف الناس بشأنه. ويجب أن تكون ممارسات الإقراض عادلة.

وقال السيد فيتو تانز، نائب وزير الاقتصاد والمالية الأسبق في إيطاليا، إن تعبئة الموارد المحلية لا بد أن تكون متناسقة مع الإقراض والرسوم والدخول المتأتية من الموارد المعدنية والضرائب. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا أكبر في مساعدة الدول على منح العقود للشركات الأجنبية ومواجهة قضايا مثل التهرب الضريبي والتعاون الدولي في الأمور الضريبية ذات البعد الدولي. وأشار إلى الحاجة إلى توجّه الحذر فيما يتعلق بالحوافز التي تقدّم للشركات من أجل الاستثمار.

وتحدّث عدة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى شاركوا في المناقشات التي جرت عن تجارب بلادهم. وقال جون ميتشوكي، وزير المالية في كينيا، إن عائدات بلاده قد انخفضت من جراء الإصلاحات مما نتج عنه زيادة العائدات أكثر من قبل. وقد انخفضت الأعمال التجارية بشكل كبير، إلى جانب التحسّن الذي حصل في أسواق رأس المال.

ولفت بعض المتكلمين بمن فيهم ممثلو منظمة أوكسفام الدولية غير الحكومية، أثناء المناقشة، الانتباه إلى أن تدفقات رؤوس الأموال غير القانونية تضرّ بالتنمية. وقالوا إنه تم تحويل حوالي ١٦٠ مليون دولار من البلدان النامية، أي نصف إجمالي المبالغ المطلوبة لخفض نسبة الفقر في العالم. وقد طرح ممثل ألمانيا اقتراحا بإبرام اتفاق دولي بشأن اتفاق الضرائب.

ووصف وزير خارجية بوليفيا تجربة بلاده خلال العامين الماضيين في زيادة إيرادات الدولة من خلال تأمين قطاع الاستخراج، وقال إن حوالي ٨٢ في المائة من الأرباح تذهب الآن إلى الدولة، ويخصّص ١٥ في المائة منها للشركات الأجنبية. وأضاف قائلاً إنه لم يتم التشديد على هذا الجانب بشكل كاف في مشروع الوثيقة الختامية.

واتفق المتكلمون على أنه ينبغي للبلدان أن تأخذ زمام قيادة سياساتها الإنمائية، وأن تعزز الانضباط المالي في هذه الأمور يتيح الفرصة لدمج قضايا مثل تعيّر المناخ وتوفير فرص العمل. وأكدوا أيضا على أنه ينبغي خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية.

وستنقّد "المائدة المستديرة بشأن حشد الموارد المالية من أجل التنمية" غدا في الساعة ١٠:٠٠ صباحا.

* * * * *